رؤية حول
الخلل الوظيفي في أجهزة التنشئة الاجتماعية
وعلاقته بسلوك العنف في محيط الأسرة الحضرية

أ.د/ عبد المنعم عبد الحي(*)

تتضمن هذه الورقة رؤية اجتماعية للخلل الوظيفى الذى أصاب أجهزة التنشئة الاجتماعية وعلاقة هذا الخلل بحدوث أنماط من سلوك العنف في محيط الأسرة الحضرية في المجتمع المصرى وتشمل هذه الرؤية على المحاور الأساسية التالية:

أ- تعريف العنف وأنواعه.

ب- العنف الأسرى أشكاله وعوامله.

جـ- الخلل البنائى والوظيفى للأسرة وعلاقته بسلوك العنف.

د- الخلل الوظيفى في الأجهزة التربوية وعلاقته بسلوك العنف.

هـ- العوامل المجتمعية وعلاقتها بسلوك العنف.

و- توصيات لمواجهة ظاهرة العنف الأسرى.

ز- دور العلم الاجتماعى في مواجهة ظاهرة العنف الأسرى.

أ- تعريف العنف وأنواعه:

العنف أحد مظاهر السلوك المنحرف الذى عرفته المجتمعات البشرية على مر العصور، فكل المجتمعات شهدت وتشهد أنماطاً من هذه الظاهرة السلبية ولكن من الحقائق العلمية الثابتة أن هناك تبايناً بين المجتمعات من

(*) أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب - جامعة طنطا

حيث أنماط مظاهر هذا السلوك المنحرف وحدته ومدى شيوعه، وذلك لأن مثل هذا السلوك إنما هو نتاج لمجموعة من العوامل والظروف الاجتماعية التى تظهر في المجتمع في فترات زمنية معينة للدلالة على وجود خلل في بناء المجتمع أو في وظائف وحداته ونظمه ومؤسساته المختلفة.

ويمكننا التأكيد على أنه بقدر ما قدمه القرن العشرون للبشرية من تقدم علمى وتكنولوجى بقدر ما أوجد من روافد ومنابع لكافة مظاهر العنف في المجتمعات سواء تمثل ذلك في تلك الممارسات العنيفة من جانب الدول الكبرى على الدول الصغرى أو في تفجر الصراعات العقائدية والعرقية وما ينجم عن ذلك من تصفيات عرقية وإبادة جماعية أو في تفجر الفتن الطائفية بين أبناء المجتمع الواحد وقد امتدت مظاهر العنف لتصل إلى أهم نواة في المجتمع لتصل إلى الأسرة.

ولقد كان طبيعياً أن تحتل مثل هذه الظواهر الإجرامية الاهتمام في مجال البحث الاجتماعى حيث أصبحت ظواهر العنف محوراً للعديد من البحوث والدراسات في المجال الاجتماعى والنفسى وذلك بهدف الوقوف على جذور هذه المشكلة ومحاولة التوصل إلى أفضل السبل الوقائية والرادعة لمثل هذه السلوكيات في المجتمع.

وفي مصر فإن مؤشرات الجريمة والرصد المستمر لسلوكيات الأفراد يوضحان تزايداً مستمراً في معدلات سلوك العنف مع تنوع لمظاهر وأشكال هذا السلوك مما حدا بالحكومة إلى إصدار قانون للحد من ظاهرة العنف والبلطجية، فالتعامل بين الأفراد أصبح يتم بصورة أكثر جفوة وخشونة وفي بعض الأحيان يتسم بالعنف ويحدث هذا في سلوكيات الأفراد عند الاختلاف في المعاملات التجارية أو عند تضارب المصالح أو أثناء السير في الشارع

وامتد ذلك إلى مجال العمل ودور التعليم بل وصل إلى محيط الأسرة الواحدة كما أن سلوك العنف لم يعد قاصراً على جنس معين أو فئة عمريه معينة بل أصبح سلوكاً يمكن أن تشارك فيه المرأة مع الرجل وحتى الشباب والفتيات ودليلنا على ذلك ما تطالعنا به صفحات الحوادث من صور للعنف عرفتها الأسرة المصرية وخاصة في المجتمعات الحضرية، مثال ذلك ابن يقتل أمه بسبب أساورها الذهبية أو بسبب الطمع في شقتها ومدرس يقتل والدته وزوج يخنق زوجته حتى الموت وزوجة تقطع زوجها إرباً وتضعه في أكياس بلاستيك وآخر يطفئ نار السيجارة في وجه زوجته وأب يهشم رأس ابنته لرفضها الزواج من ابن أخيه وآخر يشعل النار في أطفاله وطالب يذبح والدته لرفضهما إعطاءه النقود وأمثال سلوكيات العنف هذه غريبة على الأسرة المصرية وتكرارها إنما هو مؤشر عن حدوث خلل اجتماعي يستحق المزيد من الدراسة والبحث حفاظاً على استقرار وتماسك المجتمع.

ويمكننا أن نعرف العنف بأنه مفهوم يتصل بالعمومية ويتداخل من حيث المعنى مع مفاهيم كثيرة منها الجريمة والتطرف والإرهاب، ولعل هذا التداخل نابع من تباين مصادر العنف ومظاهره والقائم به ومدى المشروعية في ممارسته وهذا ما يجعلنا نتناول مفهوم العنف بمعناه الضيق وأعنى أنه تعبير صارم عن القوة التى تمارس لإجبار فرد أو جماعة على القيام بعمل أو أعمال محددة يريدها فرد أو جماعة أخرى، ويعبر سلوك العنف عن القوة الظاهرة حين تتخذ أسلوباً جسمانياً مثل الضرب أو الحبس أو الإعدام أو ما يأخذ صورة الضغط الاجتماعى الذى يعتمد في مشروعيته على اعتراف المجتمع به كما يعرف العنف أيضاً بأنه الاستخدام الفعلى للقوة بشكل تدميرى احتجاجا على الخلل في الأوضاع الهيكلية البنائية في المجتمع سواء كانت

اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية ومحاولة تغييرها بالقوة الغاشمة وبتحليل مضمون هذه التعريفات وغيرها تلك التي وردت في أدبيات على اجتماع الجريمة يمكننا القول بأن سلوك العنف كما سبقت الإشارة ظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد والمظاهر ويقودنا هذا إلى إمكانية تحديد مظاهر سلوك العنف في المجتمع فيما يلى:

١- سلوك العنف الموجه ضد الذات، وأعنى به الإيذاء الشخصى أو انتقام الفرد من ذاته ويحدث هذا عندما يستخدم المرء أسلوب العنف مع نفسه مثال ذلك الإقدام على الانتحار أو تعاطى المسكرات أو إدمان المخدرات.

٢- سلوك العنف الذى يعرف بالعنف الاجتماعى ذلك الذى يمارس من جانب أفراد المجتمع ضد بعضهم البعض الآخر أو ضد الممتلكات العامة بصفة فردية أو جماعية كتعبير عن مشاعر الضيق والإحباط من جانب الأفراد في مواجهة مظاهر الخلل والفساد القائمة في المجتمع ويصبح الأفراد أيضا أكثر حدة وعنفا وعصبية واستفزازاً ومثال ذلك مظاهر العنف في المظاهرات أو عند نشوب خلافات عائلية أو في الشوارع أو في مجالات العمل أو في محيط الأسرة الواحدة.

٣- سلوك العنف الذى يمارس من جانب السلطة الحاكمة على أفراد الشعب وهذا يحدث في حالة استبداد الحكام وغياب نظم الحكم القائمة على الشورى أو تجاهل الحقوق الأساسية للأفراد بحيث يصبح الحكم قائماً على التسلط والعنف مع الشعب أو مع فئات أو جماعات معينة لأسباب عقائدية أو مذهبية أو عرقية أو سياسية وقد يغلف هنا سلوك العنف بالصفة الشرعية بدعوى الحفاظ على استقرار وأمن المجتمع وغالبا ما تواجه مثل هذه السلوكيات بسلوكيات عنف مماثلة من الفئات المظلومة أو المقهورة.

٤- سلوك العنف الذى يعرف بالعنف السياسى والذى يمارس من جانب جماعة منظمة أو غير منظمة ضد نظام الحكم الشرعى بغرض الهيمنة أو إدخال أفكار مذهبية معينة وهذا ما يعرف بالتطرف الذى قد يتحول إلى الإرهاب عن طريق استخدام أساليب العنف وهذا النمط يعرف بالعنف السياسى وغالبا ما يكون موجهاً ضد النظم والمؤسسات والقيادات الاجتماعية والرموز السياسية في المجتمع.

وكما سبق الإشارة فإن تركيزنا في هذه الورقة سوف يكون على النوع الثانى من مظاهر العنف وأعنى به العنف الاجتماعى وبالتحديد هذا النمط من العنف الذى عرفته الأسرة المصرية وخاصة الحضرية حديثاً وتتبع أهمية تناول هذا الموضوع من القيمة التى تمثلها الأسرة في بناء المجتمع والحفاظ على وحدته وتماسكه واستمراريته، فالأسرة هى النواة والوحدة الأساسية التى يتكون منها المجتمع وبقدر ما يتوفر لهذه النواة من مقومات التماسك والقوة بقدر ما ينعكس ذلك بالإيجاب والسلب على المجتمع بأكمله ومن ثم فإن تسرب مظاهر العنف إلى محيط الأسرة يمثل تهديداً لاستمرار وتماسك هذا الكيان ويعد عاملاً من عوامل تفكك الأسرة وانهيارها ومن هنا تأتى أهمية التركيز على هذه القضية وأبعادها في المجتمع المصرى.

ب- العنف الأسرى أشكاله وعوامله:

أوضحنا أن سلوك العنف في محيط الأسرة هو أحد مظاهر العنف الاجتماعى الذى تعبر عن زيادته ارتفاع مؤشرات الجريمة في محيط الأسرة الحضرية وهذا السلوك الشاذ سلوك حديث لم تعرفه الأسرة المصرية التى ظلت قروناً عديدة معانة بفعل التنظيم الإسلامى الدقيق والمتكامل، فالإسلام وضع أسساً ثابتة لبناء الأسرة وحدد وظائفها كما حدد الأدوار والمسئوليات بل

والعلاقات بين أعضائها كما وضع مقومات من شأنها أن تؤدى إلى تماسك وتوحد واستمرارية الأسرة ومن هذه المقومات الاختيار الجيد القائم على التكافؤ بين الزوجين وعلى التدين وعلى التعاطف والتكافل والتراحم والاحترام وأيضاً حدد طرق تربية الأبناء وتنشئتهم على القيم الإسلامية وقد أدى ذلك إلى أن أصبحت الأسرة المسلمة أكثر تماسكاً وقدمت أجيالاً قوية من البشر استطاعت أن تنشر الحضارة الإسلامية وتقدم للإنسانية نهضة علمية وثقافية غطت أجزاء كبيرة من ربوع المعمورة.

وجدير بالذكر أن هذا القرن شهد تغييرات علمية وتكنولوجية واجتماعية بدأت في المجتمعات الغربية وأمتد تأثيرها إلى المجتمعات الإسلامية بفعل وسائل الاتصال الحديثة وانتقال العديد من النظم الغربية إلى المجتمعات الإسلامية وبالتالى اتساع رقعة الحياة الحضرية وكان طبيعياً أن تتأثر الأسرة والعلاقات الأسرية بهذه التغيرات باعتبارها أحد الأنساق الاجتماعية الفرعية من البناء الاجتماعى ولما كانت الحياة الحضرية تتسم بالطابع المادى وضعف التأثير القيمى والأخلاقى فقد نجم عن ذلك شيوع أنماط من السلوك المنحرف في المجتمعات الحضرية تلك التى امتدت إلى أن وصلت محيط الأسرة.

ومن وجهة نظرنا فإن العوامل المسببة لحدوث العنف الأسرى وخاصة في المجتمعات الحضرية المصرية تنحصر في ثلاث مجموعات رئيسية من العوامل:

(١) العوامل الذاتية: وأعنى بها تلك العوامل التى تؤثر في اتجاهات الفرد واستعدادته الشخصية وبالتالى تدفعه إلى سلوك العنف وتكمن في طبيعة تكوينه البيولوجى ووجود خلل وظيفى عضوى أو قد تمكن في تكوينه النفسى والعاطفى والوجدانى حيث يعانى الفرد من مظاهر سوء التكيف النفسى

والاجتماعى مما يدفعه إلى تصرفات مرضيه تأخذ صورة العنف ضد أقرب الناس إليه في محيط أسرته وتقع مهمة الكشف عن هذه الشخصيات غير السوية على الوالدين ومثل هذه الشخصيات تحتاج إلى أساليب مناسبة للتربية وإلى الاستعانة بخبرة الأطباء وعلماء النفس للتوجيه والتقويم.

(٢) العوامل التى تساعد على حدوث خلل بنائى وظيفى في النظام الأسرى وتدفع بأعضاء الأسرة الواحدة إلى اللجوء إلى سلوك العنف كطريقة لحسم الخلافات أو إشباع الحاجات الملحة.

(٣) العوامل المجتمعية الكامنة في البيئة الاجتماعية المحيطة بالأسرة والتى تعبر عن وجود مظاهر للخلل البنائى الوظيفى في مؤسسات التنشئة الاجتماعية وفي النظم والمعايير السائدة في المجتمع مما يتسبب في حدوث العديد من المشكلات والأزمات التى تزيد من توتر الأفراد وتضاعف من مشقة الحياة وبالتالى يصبح اللجوء إلى سلوك العنف كأحد الوسائل للتعبير عن السخط وعدم الرضا عن الواقع الاجتماعى والظروف التى يعيشها الأفراد.

ولعل تعدد العوامل المسببة لسلوك العنف الأسرى يزيد من الصعوبة عن الاعتماد على عامل واحد لتفسير مسببات مثل هذا السلوك ويجعل من محاولة تعميم عامل واحد كمسبب للعنف أمراً غير مقبولاً.

ومن ثم فإن الأمر يتطلب ضرورة الاعتماد على طريقة دراسة الحالة والمقابلات المتعمقة كأساليب بحثية للوقوف على الظروف المحيطة والتى أدت إلى تفجر ظروف العنف داخل الأسرة مع عدم إغفال النظرة التكاملية للبيئة الاجتماعية المحيطة بالأسرة.

وما يهمنا ونحن بصدد موضوع هذه الورقة هو إلقاء الضوء على دور العوامل الأسرية والمجتمعية في التهيئة لحدوث سلوك العنف في محيط الأسرة الحضرية.

(ج) الخلل البنائي والوظيفي للأسرة وعلاقته بسلوك العنف:

الأسرة كأحد الأنظمة الاجتماعية مناط بها القيام بمجموعة من الأدوار الوظيفية ومنها الوظيفة الإنجابية والتنشئة الاجتماعية وتوفير الأمن والحماية للأفراد وتوفير الحياة الكريمة وقد لوحظ تقلص معظم هذه الأدوار في ظل التغيرات الاجتماعية الحديثة، كما أن الأسرة لها بناء يتكون من عدد من الأعضاء الذين يكونون الأسرة وشبكة من العلاقات التي تربط بين هؤلاء الأعضاء وقد تعرض هذا البناء أيضاً للتغير كنتيجة للتغيرات الاجتماعية.. ولعل الاتجاه إلى التحضر كان من أكثر العوامل التي أدت إلى هذه التغييرات فالمجتمع المصري يتجه نحو النمو السريع في نمط الحياة الحضرية وهذا ما توضحه الإحصاءات حيث الزيادة مستمرة نحو التوسع الحضري.

كما توضح الدراسات الاجتماعية أيضاً أن طبيعة الحياة في الأسرة الحضرية تختلف إلى حد كبير عن طبيعة الحياة في الأسرة الريفية وأن طبيعة الحياة الحضرية ساهمت إلى حد كبير في ظهور المشكلات الاجتماعية والتي نجم عنها ظهور سلوك العنف في محيط الأسرة والواحدة ومن جهة نظرنا فإنه من العوامل التي تسهم وأسهمت في حدوث العنف الأسري نذكر:

• أدت أزمة الإسكان وضيق المساحات المخصصة للامتداد العمراني ببعض المدن وارتفاع أسعار المساكن أدت إلى ظهور مشكلة الإسكان وظهور أحياء عشوائية تفتقر إلى الخدمات الأساسية، وبالتالي عدم ملاءمة المسكن عند الغالبية مع المتطلبات الأساسية للأفراد والأسرة الواحدة مما أدى إلى

ضآلة نصيب الفرد من الغرف وتكدس الأسرة في غرف محدودة لا تتناسب مع عدد الأفراد... وهذا من شأنه أن يوجد إحساساً بين الأفراد بعدم الراحة ويؤدى إلى تولد مشاعر الضيق والتوتر والانفعال مما يمهد لإمكانية استخدام القوة والعنف بين أعضاء الأسرة الواحدة.

• الأفراد الحضريون يعيشون حياة يبدو فيها التفاوت الطبقى والمعيشى واضحاً، فهناك الأغنياء الذين يعيشون حياة البذخ وهناك الفقراء الذين يعانون شظف العيش ومن شأن هذا التفاوت إيجاد مشاعر عدم الرضا عند الفقراء إضافة إلى زيادة التطلعات والطموحات مع قلة الإمكانات كل هذا من شأنه أن يجعل كل فرد من أفراد الأسرة يلقى بمسئولية سوء أحواله على الطرف الأخر ويزيد من حدة الشقاق والخلاف داخل الأسرة الواحدة ويمهد السبيل إلى استخدام أسلوب العنف.

• المرأة الحضرية حققت استقلالاً ذاتياً نتيجة التعليم والعمل وقد أدى استقلالها المادي وتفوقها على الرجل في تحقيق دخل أكبر إلى اهتزاز لمكانه الرجل في محيط الأسرة وتصارع الأدوار والسلطة بين الزوج والزوجة ومحاولة المرأة فرض السيطرة بل الطغيان على دور الرجل (تسلط الزوجات) ومن شأن ذلك حدوث الخلافات والمشاجرات التى تنتهى بسلوك العنف من طرف تجاه الآخر وبتعبير آخر فإنه يمكن رصد حدوث اضطراب في منظومة العلاقات الأسرية وفي القيادة الأسرية مما يؤدى إلى سيطرة الصراع والتشاحن والعنف وخاصة بين الزوجين.

• تسلط الأزواج وجهلهم وعدم تقديرهم للمسئولية وتنحيهم عن أدوارهم داخل محيط الأسرة بسبب البطالة أو الإدمان مما يثير الزوجات ويدفع إلى سلوك العنف ضدهم.

• تخلى الوالدين عن دورهم التربوى والرقابى على الأبناء وعدم المبالاة بمتطلباتهم يحول الأبناء إلى عناصر ناقمة على الأسرة.

• التدليل الزائد أو القسوة الزائدة في معاملة الأبناء من جانب الوالدين تهيئ الأبناء وتدفعهم للانتقام رغبة في إثبات ذاتهم أو تحقيق مطالبهم الأساسية.

• تدخل أقارب الزوج أو الزوجة في خصوصيات أسر الأبناء وخاصة الأسر النواة مما يؤدى إلى تفاقم الخلافات وتطورها بين الزوج والزوجة.

• الأسر الحضرية أكثر تعرضا للتصدع والانهيار بسبب الأزمات المادية أو الطلاق أو الهجرة.. أو سفر العائلة للخارج، مما يدفع بالأبناء إلى السلوك المنحرف.

• تفشى الأخلاق البينية في محيط الأسرة من ذلك الخيانة والكذب والغش والاحتيال وإفشاء الأسرار الأسرية ولا شك أن مسئولية ذلك تقع على الوالدين.

• ضعف الوازع الدينى والأخلاقى لدى الحضريين وخاصة بين فئة الشباب مما يجعلهم أكثر إحساسا بعدم الرضا وبالقلق وعدم الاستقرار والاتزان النفسى مما يدفعهم إلى إشباع تطلعاتهم ورغباتهم بأى وسيلة حتى لو كانت غير مشروعة ويبدو ذلك في مظاهر عديدة من السلوك المنحرف منها سلوك العنف مع الوالدين والأخوة.

(د) الخلل الوظيفى في الأجهزة التربوية وعلاقته بسلوك العنف في محيط الأسرة المصرية:

التربية تمثل إحدى العمليات الاجتماعية الهامة التى يكتسب النشىء من خلالها الاتجاهات والسلوكيات الإيجابية تلك التى تتفق مع قيم ومعايير

المجتمع- كما تساعد عملية التربية النشىء على التكيف الاجتماعى وإشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية والمادية وتحقق لهم القبول مع جانب الأخرين.

وتعتبر الأسرة ودور التعليم من أكثر الأجهزة المسئولة عن عملية التربية والتنشئة الاجتماعية... وقد سبق أن أوضحنا في الجزئية السابقة مظاهر الخلل التى أصابت الأسرة وأدت إلى حدوث تغيير سلبى في الجانب الوظيفى للأسرة ظهر أثره في ظهور أنماط سلوك العنف داخل الأسرة من ذلك تعرض الأسرة وخاصة الحضرية للتفكك والتصدع نتيجة للأزمات المعيشية والبطالة والخلافات التى تنشب بين الزوجين بسبب الماديات والتنصل من مسئولية رعاية الأبناء وأيضا الجهل بالأسلوب المناسب لتربية الأبناء والتفرقة في المعاملة بينهم كل ذلك يؤدى إلى تولد روح الكراهية والعداء لدى أعضاء الأسرة الواحدة ويجعل من سلوك العنف إحدى الوسائل في مواجهة هذه الظروف.

كما أن حدوث خلل في الأدوار الوظيفية لمؤسسات التربية والتعليم ومنها تراجع دور المدرسة التربوى أصبح أحد العوامل التى تسهم في تولد واكتساب اتجاهات سلوك العنف وذلك يرجع إلى ازدحام الفصول الدراسية بأعداد التلاميذ مما يؤدى إلى التشاجر المستمر بين التلاميذ بسبب المقعد المناسب وغياب أساليب الانضباط داخل المدرسة واختفاء اليوم الدراسى الكامل الذى كان يتيح الفرصة لاستثمار طاقات النشىء في إشباع هواياتهم المتعددة، كذلك فقدان المدرسين للهيبة من جانب التلاميذ ننتيجة للتكالب على الدروس الخصوصية وتحقيق أقصى قدر من المنفعة المادية إضافة إلى أن التلميذ لم يعد يميز بين نمط سلوكه في الشارع ونمط سلوكه داخل المدرسة فمن داخل المدارس تنبعث الأصوات العالية والشتائم النابية وتحدث

المشاجرات دون أن يعبأ التلاميذ بإدارة المدرسة كل هذه العوامل والظروف أضعفت من الدور التربوى والتوجيهى والرقابى للمدارس وجعلت الصغار ينقلون نمط سلوكياتهم في التعامل مع المدرسة إلى محيط الأسرة.

وبجانب الأسرة والمدرسة فإنه لا يمكن إغفال خطورة الدور الوظيفى الذى تقوم به وسائل الإعلام وخاصة المرئية وما تقدمه من برامج ومواد وأثر ذلك في تشكيل اتجاهات وسلوكيات الأفراد وخاصة الصغار ولقد تعاظم هذا الدور في ظل البث المباشر والقنوات الفضائية التى حطمت الحدود وغزت كل البيوت والمجتمعات في نفس الوقت الذى دأب فيه المنتجون والمخرجون على إنتاج الأفلام السينمائية الهابطة والمستغلة لكل وسائل الإثارة لدى المشاهدين لتحقيق أكبر عائد مادى- ومن هذه الوسائل إثارة الشهوات الجنسية عن طريق عرض الأفلام الخليعة وإظهار مفاتن الجسم بالإضافة إلى تعظيم قيمة المال والحرص على الحصول عليه بأية وسيلة مشروعة وغير مشروعة إضافة إلى التفنن في حبك الحيل وطرق الاحتيال والنصب في المسائل التجارية وأيضاً إثارة موضوعات اجتماعية حساسة مثل الميراث والخلافات حوله مما يثير في نفوس الأسرة والواحدة الحقد والبغضاء التى تتوارث لأجيال عديدة وأيضاً تناول أساليب الاتجار في المواد المخدرة وطرق التهرب من رقابة الشرطة إضافة إلى ذلك عرض السلوك الإجرامى بشكل يجذب المشاهدين ويستدر العطف على المجرمين ويزيد من الإعجاب بهم ويشجع على تقليد ومحاكاة مثل هذه التصرفات الإجرامية في الواقع الاجتماعى الفعلى وأيضاً محاولات النيل من الأخلاقيات والقيم والنظم الثابتة واعتبارها قيم بالية يجب أن تتغير وهذا الأمر من شأنه أن يضعف الإحساس بأهمية القيم والأخلاقيات والذوق العام ومن ثم فإنه أصبح من الثابت علمياً أن الأعمال

والأخلاقيات والذوق العام ومن ثم فإنه أصبح من الثابت علمياً أن الأعمال الدرامية لها دورها في نشر ثقافة العنف في المجتمع.

• أوضحت الدراسات الحضرية أن طبيعة الحياة في المدينة تشتمل على المغريات الكثيرة وأيضاً الحرمان وفي نفس الوقت ضعف قوى الضبط الاجتماعى التقليدية مما يؤدى إلى محاولة الفرد إشباع حاجاته بأى وسيلة حتى لو كانت غير مشروعة فالقيم المادية هى القيم السائدة في المجتمع الحضرى.

كما تؤدى أجهزة ومؤسسات شغل أوقات الفراغ والترويح في المجتمعات الحضرية دوراً وظيفيا هاماً في جذب الشباب وإتاحة الفرص في شغل اوقات فراغهم في أنشطة إيجابية مفيدة مثال ذلك الأندية والحدائق العامة والساحات الشعبية ومراكز الشباب غير أن واقع هذه المؤسسات يوضح وجود قصور في أداء دورها الوظيفى بسبب الإقبال المتزايد على خدمات هذه المؤسسات من جانب الشباب وعدم كفاية وتدهور الأنشطة بها لعدم كفاية الإمكانات المادية التى ترصد لها وفرض رسوم باهظة للعضوية وقد نجم عن ذلك اتجاه الشباب إلى قتل أوقات فراغهم بالتكدس على الأرصفة ونواصى الشوارع ومعاكسة المارة ولعب الكرة في الشوارع مما يتسبب في إحداث القلق والمضايقات للآخرين ويؤدى إلى المشاجرات والعنف ويتضح هذا من خلال الجرائم التى ترتكب بسبب لعب الكرة في الشوارع، وكذلك لا يمكن إغفال دور جماعات النواصى ورفقة السوء في نقل سلوك العنف بين الشباب فيلجأ الشباب إلى تقليد ومحاكاة سلوكيات الرفقة في مواقف حقيقية داخل محيط الأسرة مع الأخوة أو الوالدين.

هـ- العوامل المجتمعية وعلاقتها بالظاهرة:

(١) المجتمع المصرى يشهد تحولات اقتصادية واجتماعية سريعة أدت إلى تحولات في طبيعة العلاقات الاجتماعية حيث أصبحت القيم المادية تمثل القيمة الأساسية كما أشرنا فالأفراد يتعاملون مع معطيات الحياة ومع الأخرين من منظور مادى بحت ومن هنا كان التكالب على الحصول على المادة والتغاضى عن القيم والأخلاقيات التى تعود عليها الأفراد.

(٢) الزيادة السكانية الرهيبة التى يعانى منها المجتمع المصرى والتى لا يقابلها توفير للمتطلبات الأساسية للأفراد من مساكن ومدارس ومستشفيات ووسائل مواصلات وضآلة الدخول وارتفاع في الأسعار كل ذلك يزيد من إحساس الأفراد بالعجز ويدفعهم إلى المزيد من التكالب على اكتساب الأموال وينعكس ذلك على توتر وقلق الأفراد حيث يصبح سلوك العنف رد فعل لهذا القلق والتوتر حيث تشير إحصاءات العنف في محيط الأسرة إلى أن المشاجرات بين الزوجين أو مع الأبناء تكون في الغالب بسبب المال.

(٣) عوامل تتصل ببطء وطول مدد التقاضى بين الناس مما أدى إلى تراجع الإحساس العام باحترام القانون وساد نمط الإستهانة بالتشريعات القانونية فقد تودى طول مدد التقاضى إلى يأس الأفراد من الحصول على حقوقهم عن الطريق المشروع فيلجأ الأفراد إلى العنف وإلى الطرق غير المشروعة للحصول على حقوقهم ويكمن وراء هذا السبب تفسير العديد من سلوكيات العنف بين الزوجين في محيط الأسرة وخاصة عند تصاعد الخلافات بينهما.

(٤) ارتفاع معدلات البطالة بين فئات الشباب القادر على العمل وغير المتعلم وخاصة بعد حرب الخليج حيث ظهرت في المجتمع أنشطة إجرامية جديدة مثال ذلك احتراف البلطجة حيث ظهرت فئات من المحترفين للإجرام أصبح

من السهل استئجارهم للعمل لحساب الغير ولمن يدفع أكثر فقد يتعمد صاحب المصلحة في اغتصاب حق معين إلى استئجار هؤلاء الأشقياء للنيل من الخصم بالاعتداء أو القتل أو قذف ماء النار على الوجه.. الخ كما تلاحظ نفس هذه الظاهرة أيضاً بين فئات من النساء الأشقياء اللاتى يعرضن خدماتهن بصورة علنية.

(٥) تفشى الجهل والأمية في محيط الأسرة من شأنه المساهمة في ظهور سلوك العنف وخاصة بين الطبقات الدنيا في المجتمع حيث يصبح المرء الأمى أقل إحساساً بقيمته وذاته وأكثر قناعة بالخرافات والعادات السيئة مثل عادة الثأر ويصبح من السهل انقياده تجاه سلوك العنف.

(٦) الأزمات الاقتصادية التى تشكل من وقت لآخر صعوبات أمام الأفراد كالكساد التجارى أو ارتفاع أثمان السلع الضرورية مثل هذه المشكلات تصيب شبكة العلاقات الاجتماعية بالتصدع سواء بين أفراد العائلة أو الأسرة المحدودة.

و- التوصيات لمواجهة الظاهرة:

أوضحنا أن ظاهرة العنف في محيط الأسرة الحضرية المصرية من الظواهر السلبية الغريبة على ثقافة وقيم المجتمع المصرى وأن هذه الظاهرة جاءت كنتيجة لمجموعة من التغيرات التى حدثت في المجتمع المصرى وانعكس تأثيرها على النظام الأسرى ومن ثم فعن مواجهة هذه الظاهرة يتطلب النظر إلى الظروف والأحوال التى تمر بها الأسرة مع الوضع في الاعتبار الظروف المجتمعية المحيطة بها أيضاً ونقدم بعض التوصيات التى يمكن الاسترشاد بها لتحقيق هدف التغلب على هذه الظاهرة.

١- يجب أن تعد برامج تثقيفية وإعلامية تركز على إعداد وتبصير الشباب من الجنسين بمتطلبات مرحلة الزواج وتوضيح الحقوق والواجبات المتبادلة وترسيخ القيم والمعايير المدعمة للحياة الزوجية والتي من شأنها المحافظة على استمرارية الحياة الزوجية بعيدة عن العوامل المسببة للخلافات الأسرية.

٢- يجب تكثيف الجهود من أجل رفع المستوى المعيشي للأسر الحضرية الفقيرة حتى لا تتعرض للانهيار والتصدع بسبب الأزمات المادية ويتم ذلك عن طريق مساعدة الأسر في الحصول على مصادر جديدة لزيادة دخولها بمساعدة الأجهزة المختصة بوزارة الشئون الاجتماعية وجهود الجمعيات الأهلية.

٣- يجب أن تعى الأجهزة المسؤولة عن الاعلام والتثقيف أن المرأة المصرية معانة في ظل الشريعة الإسلامية وحصلت على كل حقوقها ومن ثم يجب عدم الانسياق وراء الادعاءات الغربية القائلة بأن المرأة في المجتمع المصرى تعانى من الظلم وذلك أن مثل هذه الادعاءات والافتراءات من شأنها أن تحدث تصدعاً نفسياً واجتماعياً بين الرجل والمرأة في محيط الأسرة.

٤- يجب تبصير الأزواج والزوجات بأسلوب التعامل المناسب فيما بينهما والتمسك بالاحترام المتبادل وإشاعة الثقة وتجنب أسلوب التسلط أو فرض السيطرة من طرف ضد الأخر.

٥- المشكلات الأسرية تبدأ شرارتها من عوامل بسيطة ومن ثم يمكن للزوجين التغلب على هذه العوامل واجتياز هذه المشكلات دون تدخل من الأقارب والأصحاب وهذا ما يجب التأكيد عليه.

٦- تعميق الإحساس بالمسئولية من جانب الوالدين نحو أساليب التربية الصحيحة وتجنب أساليب التدليل أو القسوة الزائدتين عن الحد مع الابناء حتى لا يتولد لديهم الرغبة في الانتقام والعنف.

٧- الأباء والامهات هم القدوة أمام الأبناء في محيط الأسرة ومن ثم وجب عليهم التحلى بالخلق القويم وإكساب الأبناء المعايير الأخلاقية السليمة للتعامل مع الأخرين وإظهار الرفض وعدم الرضا عند حدوث سلوكيات مغايرة للمعايير الأخلاقية.

٨- يجب على أجهزة التنشئة الاجتماعية الاهتمام بتنمية الوازع الداخلى عند الفرد (الضمير) فلقد أصبح ثابتاً أن الضمير الحى هو أكبر قوة ضابطة تمنع الفرد من الوقوع في الخطأ رغم تهيؤ ظروف الإنحراف.

٩- القضاء على الأمية والجهل أصبح مطلباً ضرورياً للارتقاء بمستوى الأفراد وزيادة إحساسهم بالمسئولية تجاه أسرهم والمجتمع.

١٠- يجب على أجهزة حماية الأسرة تكثيف جهودها للكشف عن الأسر المعرضة للتفكك والتصدع والبحث عن الأسباب والظروف المحيطة بهذه الأسر ومد يد العون لإنقاذها وهذا يتطلب الإكثار من مراكز التوجيه الأسرى ورفع مستوى الخدمات التى تقدمها هذه المراكز وتأهيل متخصصين للقيام بهذه المهام.

١١- نوصى بضرورة اتخاذ إجراءات فورية وسريعة لمواجهة ظاهرة عقوق الوالدين وخاصة كبار السن وما يتعرضون له من إيذاء وعنف من جانب الأبناء.

١٢- نوصى بتكثيف جهود رجال القضاء لحسم القضايا المتصلة بالأحوال الشخصية وتبسيط الإجراءات حتى يحصل كل طرف على حقوقه دون عناء

أو مشقة وحتى لا يصبح العنف هو الوسيلة السريعة للانتقام أو الحصول على الحق.

١٣- يجب تكثيف الجهود من أجل معالجة مشكلة عدم توفر الإسكان المناسب ومواجهة النمو العشوائى للمناطق الجديدة بالمدن حتى لا تصبح مثل هذه المناطق بيئات للتدريب على سلوكيات العنف.

١٤- المؤسسات التعليمية ومنها المدارس والجامعات لها دورها التربوى والتوجيهى والرقابى على سلوكيات الأبناء ومن ثم لا بد أن تتوافر لها كافة المقومات والصلاحيات لمقاومة أى سلوك ينم عن العنف داخل محيط المدرسة.

١٥- يجب أن تعمل أجهزة الإعلام وما تقدمه من مواد دراسية من خلال سياسة وخطة علمية ترتكز على تعميق القيم الدينية والأخلاقية لدى الأفراد في المجتمع والكف عن عرض افلام العنف والجريمة أو محاولات النيل من القيم النبيلة والنظم الثابتة في المجتمع.

١٦- يجب بذلك المزيد من الاهتمام بوسائل وأنشطة أوقات الفراغ وخاصة عند الشباب ويكون ذلك عن طريق التوسع في الأندية والساحات الشعبية ومعسكرات الشباب والمكتبات بالقدر الكافى لاستيعاب أوقات فراغ الشباب.

١٧- مشكلة التضخم السكانى في مصر أصبحت تمثل مصدراً رئيسياً لكل معاناة الشعب المصرى- ومن ثم فلقد حان الوقت لكى تتخذ الحكومة موقف وإجراءات حاسمة لوقف هذا التضخم.

١٨- نوصى بالتطبيق الكامل والحازم لقانون البلطجية حتى يحقق أهدافه في ردع المنحرفين والمجرمين وقطع دابر هذه الظاهرة من المجتمع المصرى.

١٩- يجب على الدولة أن تسخر كل إمكاناتها العلمية والعملية من أجل مواجهة ظاهرة البطالة لدى الشباب وتسهيل فرص الكسب الحلال أمام الشباب حتى لا يتجه إلى العنف.

٢٠- لا بد من القضاء على مظاهر الفساد والانحراف والتعقيد وخاصة بين الجهاز الإدارى وذلك للقضاء على حالة المعاناة والضيق والتوتر لدى الإنسان المصرى عند تعامله مع هذا الجهاز.

(ز) دور العلوم الاجتماعية في مواجهة الظاهرة:

أما عن كيفية توظيف العلوم الاجتماعية لمواجهة هذه الظاهرة فنحن نرى أن ظاهرة العنف الأسرى أصبحت تمثل موضوعاً يستحق البحث والدراسة من جانب كافة الأجهزة العلمية وبالتأكيد فإن العلوم الاجتماعية هى أكثر العلوم اهتماماً بدراسة الظواهر السلوكية ومن ثم فإنه يقع على عاتق العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع وعلم النفس والخدمة الاجتماعية أن توجه أبحاثها نحو دراسة ظواهر العنف في المجتمع بهدف التوصل إلى أفضل الوسائل لمواجهة هذه الظواهر بحيث تصبح للعلوم الاجتماعية فضل السبق في الوصول إلى جذور هذه المشكلات ووضع أسس العلاج وأن تكون لدى هذه العلوم المقدرة على التنبؤ بمثل هذه الظواهر قبل حدوثها.

كما يجب أن تتضمن خطط الدراسة مناهج تتصل بتحليل أبعاد ظواهر العنف وتبصير الأفراد والمسئولين بخطورتها، كما يقع على عاتق العلوم الاجتماعية مهمة إمداد الأجهزة الإعلامية بما تنتهى إليه الدراسات في هذا المجال من نتائج يمكن صياغتها إعلامياً للإفادة منها في توعية أفراد المجتمع.

وبالله التوفيق